

«سيدروس» من جديد: سلامة يواصل هندساته

محمد زيب

«الهندسة المالية الخاصة» التي طلبها «سيدروس بنك» من حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، بغية تكبير حجمه وتوسيع أعماله وزيادة أرباحه لا تزال مطروحة، فوق الطاولة وتحتها، على الرغم من الطابع «الفضائي» الذي اتخذته، سواء في مبرراتها أو محاولة ربطها برئيس الجمهورية ميشال عون وأفراد من عائلته، أو في سياق محاولات سلامة لفرض تجديده ولايته للمرة الخامسة على التوالي، ويسجل بذلك رقماً قياسياً جديداً لأطول فترة يتولى فيها الشخص نفسه إدارة الشؤون النقدية والمصرفية لمدة 30 عاماً، وهو أمر لم يحصل حتى في أكثر النظم ديكتاتورية في هذا العصر.

بحسب مصادر مصرفية مطلعة، ينوي سلامة عرض طلب «سيدروس» على المجلس المركزي لمصرف لبنان، لاتخاذ القرار النهائي في شأنه، إما قبولاً وإما رفضاً. إلا أن مصادر في المجلس

نفت أن يكون هذا الطلب مدرجاً على جدول أعمال الجلسة المقررة غداً الأربعاء. ورداً على سؤال عما إذا كان ممكناً عرضه من خارج جدول الأعمال، أجابت المصادر نفسها: هذا ممكن، ويحصل مثله عادة، ولكن لا معلومات أكيدة في هذا الشأن حتى الآن (أمس). من جهتها، توضح المصادر المصرفية أن لا معلومات لديها عن موعد عرض الطلب، إلا أن معلوماتها الأكيدة أن سلامة عبّر - عن نيته طرح الأمر على المجلس - أمام أكثر من طرف راجعه في شأن مصير الطلب المذكور.

يشكل طلب «سيدروس» (الوثيقة المنشورة أدناه) الدليل الأوضح على بطلان تبريرات حاكم مصرف لبنان لما سمّاه «الهندسات المالية»، وهي عملية جرت خلافاً للقوانين النافذة، بتجاوز من سلامة لصلاحياته واجباته ودوره في «المحافظة على النقد لتأمين أساس نمو اقتصادي واجتماعي دائم»...

وفقاً لأحكام قانون النقد والتسليف، تنحصر مهمة المصرف المركزي بدعم المصارف

عندما تتعرض لأزمة سيولة، وهو لا يمدّها بالسيولة مجاناً وكيفما شاء، بل بعد دراسة دقيقة لأوضاعها وحاجتها الحقيقية إلى السيولة وبناءً على شروط محددة في القانون، وفي مقدمها الحصول على ضمانات مقابلة، بما في ذلك

حجّة «سيدروس بنك» أن سلامة أعطى الآخريين أكثر مما يُطلب أن يعطيه

رهن أسهم وموجودات وأصول منقولة وغير منقولة، وصولاً إلى وضع اليد عليها. ما يكشفه طلب «سيدروس» أن الأمور لا تجري على هذا الشكل. فالبانك، على غرار ما يجري عادةً، يخطط للانتشار عبر فتح 5 فروع جديدة في كل سنة من السنوات الثلاث المقبلة، ويريد تحديث أنظمة المعلوماتية المعتمدة لديه، ويسعى إلى التعاقد مع ذوي المؤهلات العلمية وأصحاب الخبرة في العمل المصرفي، ويودّ تسويق منتجاته، ويطمح إلى زيادة حجم الودائع

لديه بقيمة 700 مليون دولار في السنة الأولى و900 مليون دولار في السنة الثانية و1,2 مليار دولار في السنة الثالثة، وهو كي يحقق طموحه، سيحتاج المودعين بمنحهم معدل 1% إضافي على الفائدة...

كل بنك يضع استراتيجيته ليكبر ويتوسع وينال حصة من السوق ويتنافس مع أقرانه. لكن، الخطير أن يشعر المصرف بأن الوضع يتيح له تمويل استراتيجيته من مال اللبنانيين واللبنانيين!

يريد «سيدروس» من حاكم مصرف لبنان أن يصمم له «هندسة مالية خاصة»، تعمل على نقل ثروة من ملكية المجتمع إلى ملكية أصحاب البنك. يريد هؤلاء، عبر «الهندسة» أن يمول الجمهور طموحاتهم الشخصية التي يتطلب تحقيقها نحو 56,5 مليون دولار؛ بل يريدون، عبر هذه الهندسة، تغطية خسائرهم المتراكمة، البالغة نحو 14,8 مليون دولار، والمسجلة في حساباته عن السنة المالية 2015؛ عملياً، يريد البنك أن تعطيه، 71,3 مليون دولار... من أجل أن يربح أكثر. لماذا؟

أرباح مصارف «ألفا» 2016 : 2,26 مليار دولار

محمد وهبة

أصدر «بنك داتا» الميزانية المجمعة (محلياً وخارجياً) لأكثر 14 مصرفاً لبنانياً في عام 2016، أي التي تفوق أحجامها 2 مليار دولار وتصنف ضمن مجموعة «ألفا».

لا حاجة إلى الكثير من التدقيق في الأرقام لاكتشاف أن الجوانب الأكثر إثارة في هذه التغييرات نتجت من الأرباح الاستثنائية من الهندسة المالية، التي أجراها مصرف لبنان مع المصارف في عام 2016. هذه الأرباح الاستثنائية لم تظهر فقط في بند الأرباح، بل توزعت على العديد من البنود، ولا سيما أن تعاميم مصرف لبنان قضت باستعمال قسم من الأرباح المحققة من أجل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IFRS9 واقتطاع المؤونات الإجمالية وتغطية الخسائر المترتبة على عمليات المصارف واستثماراتها المحلية والخارجية، فضلاً عن تحويل قسم آخر إلى رأس المال.

بحسب الميزانية المجمعة، فإن أصول مجموعة مصارف «ألفا» ارتفعت من 203 مليارات دولار في عام 2015 إلى 216 ملياراً في عام 2016، أي بزيادة قيمتها 13 مليار دولار، وهي زيادة أكبر بكثير من تلك التي حققتها هذه المصارف في 2015 والتي بلغت 9 مليارات دولار. هذه الزيادة توزعت على العديد من بنود الميزانية، فظهر قسم منها في الأموال الخاصة التي ازدادت في 2016 بقيمة 1,9 مليار دولار وبلغت 18,6 مليار دولار، مقارنة مع زيادة قيمتها 760 مليون دولار في عام 2015. كذلك، أتاح ذلك للمصارف إطفاء ديون هالكة بقيمة 1,3 مليار دولار، واقتطاع مؤونات إجمالية بقيمة 800 مليون دولار، واقتطاع مؤونات لخسائر القروض

زادت مجموعة «ألفا» المصرفية، والتي تضم أكبر 14 مصرفاً في لبنان، أصولها بقيمة 13 مليار دولار، وازدادت أرباحها الخاصة بنحو 1,9 مليار دولار، وخصّصت مؤونات إجمالية بقيمة 800 مليون دولار وفتحت 22 فرعاً جديداً في لبنان وأقفلت 69 فرعاً خارج لبنان لتقليص الخسائر... وفوق كل ذلك، حققت أرباحاً صرّح عنها بقيمة 2,26 مليار دولار

هذه هي لائحة مصارف «ألفا»

من هم المصارف الـ 14 الأكبر في لبنان المصنفة «ألفا» استناداً إلى معيار حجم الودائع؟ هي المصارف التي يزيد حجم ودائعها عن مليار دولار ولديها حصة سوقية تزيد عن 85%، وهي: بنك عودة، بنك أوف بيروت، بنك ميد، البنك اللبناني الفرنسي، بنك بيروت والبلاد العربية، بلوم بنك، بيبيلوس بنك، الاعتماد اللبناني، الاعتماد المصرفي، فرست ناشيونال بنك، فرنسينك، انتركونتيننتال بنك، بنك لبنان والخليج، سوسيتيه جنرال بنك.

(مروان بو حيدر)



اضطرت مصارف «ألفا» إلى إقفال 69 فرعاً خارج لبنان، رغم أنه كان هناك توسع محلي خلال فتح 22 فرعاً جديداً في عام 2016.

قراءة أرقام الميزانية المجمعة لمصارف مجموعة «ألفا» لا تنحصر في رصد أثر «الهندسة المالية» على الأرباح والخسائر، بل أثر هذه الهندسة أيضاً في عزل نتائج أعمال المصارف عن أوضاع الزبائن ونشاطاتهم الاقتصادية، إذ من اللافت أن الحسابات المكشوفة لدى مصارف المجموعة ارتفعت في العام الماضي من 2,35 مليار دولار إلى 3,4 مليارات دولار، وهذا يعني أن الزبائن يعانون من مشاكل تتطلب زيادة سحباتهم الائتمانية القصيرة الأجل. ومن المؤشرات على أوضاع التجارة والصناعة، أن الاعتمادات المستندية المفتوحة تراجمت قيمتها من 14,8 مليار دولار في 2015 إلى 13,7 مليار دولار في عام 2016.

كذلك ارتفعت قيمة القروض الإجمالية المشكوك بتحصيلها إلى 3,7 مليارات دولار، أي أن نسبتها من القروض المحلية تبلغ 8%، ونسبتها من مجمل محفظة القروض تبلغ 5,7%. هذه المستويات من القروض المشكوك بتحصيلها تعدّ كبيرة، ولا سيما أن هناك الكثير من القروض التي أعيدت جدولتها على مدى السنوات الأخيرة من أجل عدم تصنيفها ديوناً مشكوكاً بتحصيلها.

ساهمت «الهندسة المالية» في زيادة ودائع مصارف «ألفا» لدى مصرف لبنان بنسبة 27,31% لتبلغ 59,34 مليار دولار. هذه المصارف أودعت المبالغ بالليرة لدى مصرف لبنان بعدما صار لديها سيولة هائلة بالليرة نتيجة شراء مصرف لبنان سندات خزينة منها. وقد نجم عن

قيمة 795 مليون دولار. الزيادة التي طرأت على الودائع في عام 2016 لا تفسّر هذه الزيادة الكبيرة في الأصول، إذ إن الودائع نمت بنسبة 3,8% وارتفعت من 168,3 مليار دولار إلى 174,7 مليار دولار، أي ما قيمته 6,4 مليارات دولار. ويشير خبراء إلى أن هذه الزيادة ناتجة، من قيمة الفوائد على الودائع الجديدة، أكثر مما هي ودائع جديدة. وما يعزز هذه الفرضية، أن الودائع الخارجية لدى هذه المصارف تراجمت من 30,6 مليار دولار في 2015 إلى 26,9 مليار دولار.

في مقابل زيادة الأصول، نمت تسليفات المصارف في هذه المجموعة بقيمة 1,4 مليار دولار، لتبلغ 65,1 مليار دولار في 2016، علماً بأن القروض في الخارج انخفضت بقيمة 700 مليون دولار لتبلغ 19 مليار دولار. في تركيا، انخفضت قيمة العملة التركية مقارنة مع الدولار الأميركي، ما انعكس على توظيفات المصارف اللبنانية هناك، والأمر انسحب أيضاً على استثمارات المصارف في مصر حيث انخفضت قيمة العملة المصرية مقابل الدولار، والمصارف التي لديها استثمارات في السودان تقلصت استثماراتها، وتلك التي لديها استثمارات في باقي الدول العربية مثل الجزائر والعراق وسوريا... هذه المصارف تقطع الاستثمارات الخارجية من أموالها في لبنان المقومة بالدولار، لكنها مجبرة على استثمارها بالعملة المحلية في الدول التي تستثمر فيها، ما يجعلها عرضة لخسائر الفرق في تغيرات سعر العملة. بعض الخبراء يشيرون إلى أن هذه الخسائر دفترية، لكنها في الواقع خسائر تصيب رأس المال ولها أثر مباشر على الميزانية. في النتيجة،